لافروف: موسكو وواشنطن اتفقتا على محاربة "داعش" و"النصرة" بلا هوادة

أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، الجمعة أن روسيا والولايات المتحدة اتفقتا على محاربة تنظيمي "داعش" و"جبهة النصرة" في سوريا بلا هوادة ..ووصف لافروف المباحثات مع وزير الخارجية الأمريكي، جون كيري، بالمكثفة جداً، وبأنها تطرقت إلى جوانب مختلفة من العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة، مضيفاً: أن موضوع الأزمة السورية كان محور المباحثات.

وقال لافروف: "فيما يتعلق بتطوير الحوار المكثف الذي أجريناه عند الرئيس بوتين، درسنا بالتفصيل مسألة الخطوات المشتركة، التي يمكن لروسيا والولايات المتحدة اتخاذها من أجل تفعيل الجهود الرامية إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن وقرارات مجموعة دعم سوريا".

كما اتفقت موسكو وواشنطن على الخطوات المشتركة المحددة، التي يجب اتخاذها لتطبيق وقف إطلاق النار وإعداد الظروف المناسبة للانتقال السياسي في سوريا، دون الكشف عن تفاصيل. بدوره، اعتبر وزير الخارجية الأمريكي، جون كيري، أنه في حال إنجاح تطبيق الاتفاقات، التي توصل إليها الطرفان، الروسي والأمريكي، سيؤدي ذلك إلى تغيير الوضع في سوريا.

وشدد كيري مجدداً على أن الأزمة السورية لا يمكن تسويتها عبر وسائل عسكرية، وإنما تتطلب جهوداً دبلوماسية.

أما أهداف التعاون الروسي الأمريكي في سوريا، فتتمثل في "استرداد وقف إطلاق النار الكامل وتخفيض مستوى العنف وخلق الظروف لتحقيق الانتقال السياسي السلس"، وفقاً لكيري.

تركيا.. تاريخ من الانقلابات

شهدت تركيا في تاريخها الحديث، العديد من الانقلابات طيلة العقود الخمسة المنقضية، كان أولها في 27 مايو 1960م، حين وقع انقلاب عسكري أطاح بالحكومة الديمقراطية المنتخبة ورئيس البلاد.

وقام 38 ضابطاً برئاسة الجنرال "جمال جورسيل" بالسيطرة على مقاليد الحكم في البلاد، وأحال الانقلابيون وقتها 235 جنرالاً و5000 ضابط بينهم رئيس هيئة الأركان إلى التقاعد، كما تم وقف نشاط الحزب الديمقراطي واعتقل رئيس الوزراء "عدنان مندريس" ورئيس البلاد آنذاك "جلال بايار" مع عدد من الوزراء وأرسلوا إلى سجن في جزيرة "يصي أدا".

وجرى ذلك الانقلاب بعده ثلاثة انقلابات عسكرية أضرت بالحياة السياسية والاقتصادية بالبلاد، وكبدتها خسائر غير مسبوقة، وعززت الخلافات الداخلية لتسود حالة القمع والظلم- كما يصفها المراقبون للشأن التركي.

تلى ذلك محاكمة شكلية للرئيس والحكومة، حيث تم سجن رئيس الجمهورية مدى الحياة، فيما حكم بالإعدام على "مندريس"، ووزيري الخارجية "فطين رشدي زورلو"، والمالية "حسن بلاتقان" وجرى التنفيذ في أواسط سبتمبر 1960م

وعقب الانقلاب الأول بـ 11عاماً، جرى تنفيذ انقلاب عسكري ثان في 12 مارس 1971م، وعُرف باسم "انقلاب المذكّرة"، وهي مذكّرة عسكرية أرسلها الجيش بدلاً من الدبابات، كما فعل في الانقلاب السابق.

وحصل انقلاب "كنعان إيفرين" في 12 سبتمبر 1980م، الذي أعقبته حالة قمع سياسي غير مسبوقة، وهو من أشهر الانقلابات في التاريخ التركي لما تبعها من قمع ودموية أشد من سابقيها، وبالدستور الذي قدم للاستفتاء الشعبي في 7 نوفمبر 1982م، أصبح "إيفرين" رسمياً الرئيس السابع للجمهورية التركية، في التاسع من نوفمبر من العام ذاته، وذلك حتى التاسع من الشهر ذاته عام 1989م..

وصدر على "إيفرين" حكم بالسجن مدى الحياة عام 2014م مع قائد القوات الجوية الأسبق "تحسين شاهين كايا" لدورهما في انقلاب 1980م، وذلك بتهمة "قلب النظام الدستوري".

في 1997م حدث ما سمي بالانقلاب الأبيض على حكومة "نجم الدين أربكان" أو ما عرف بـ"الانقلاب ما بعد الحداثة" بعد وصول حزب الرفاه إلى السلطة سنة 1995م، ووصل وحليفه الطريق القويم ليصبح الزعيم الإسلامي الراحل "أربكان" رئيساً للوزراء، أول رجل ذي توجّه إسلامي صريح يصل إلى السلطة، وهو الأمر الذي أغضب العلمانيين ودعاهم إلى تحريك الأذرع العسكرية ضد الحكومة المنتخبة.

مذكرة 1997م العسكرية أو عملية 28 فبراير وتسمى أيضاً "ثورة ما بعد الحداثة"، تشير إلى القرارات الصادرة عن قيادة القوات المسلحة التركية في اجتماع مجلس الأمن القومي يوم 28 فبراير 1997 والتي بدأت إثرها عملية 28 فبراير التي عجلت باستقالة رئيس الوزراء نجم الدين أربكان من حزب الرفاه وإنهاء حكومته الائتلافية.

كما أجبرت الحكومة على الخروج دون حل البرلمان أو تعليق الدستور، فقد وصف الحدث بأنه "انقلاب ما بعد الحداثة" من قبل الأميرال التركي سالم درفيسوجلو، وهي التسمية التي تم إقرارها.

ويزعم أن العملية بعد الانقلاب نظمتها باتي كاليسما جروبو (جماعة دراسة الغرب)، وهي جماعة سرية داخل الجيش.

وقد تم تشكيل حزب العدالة والتنمية كرد فعل على الانقلاب، وحقق فوزاً ساحقاً في انتخابات عام 2002 بعد 5 أعوام من الانقلاب.

هذا وتم تخطيط العملية على يد الجنرالات إسماعيل حقي قرضاي وشفيق بير وتيومان كومان وشتين دوغان ونجدت تيمور وإرول أوزكاسناك.

2012 - 2016م سنوات الدم في فرنسا

84 قتيلاً وعشرات الجرحى في دهس بشاحنة لحشد في نيس الفرنسية

هولاند: خمسون شخصاً من ضحايا اعتداء نيس بين الحياة والموت

مع هجوم نيس الأخير، تعزز "إرث فرنسا الثقيل" من الإرهاب الأسود الذي ترك بصمات وآثاراً لا تمحى من ذاكرة الفرنسيين، بعد أن أصبحت بلاد الأنوار مسرحاً لأسوأ الحوادث الإرهابية في العالم.

من هو منفذ هجوم نيس؟

وفي مزيد من التفاصيل، ذكرت وسائل إعلام فرنسية أن سائق الشاحنة من مواليد عام 1985م ويحمل الجنسية التونسية بعد أن أشارت وسائل إعلام في وقت سابق إلى أنه يحمل الجنسيتين الفرنسية والتونسية.. وأضافت: أنه استأجر الشاحنة، التي استخدمها في الهجوم الإرهابي، من منطقة بروفنس ألب كوت دازور، قبل أيام قليلة من الهجوم.

وذكر مصدر أمني فرنسي أن منفذ هجوم نيس ولد في تونس، مضيفاً: أنه لم يكن على قائمة المراقبة لأجهزة المخابرات الفرنسية، لكنه كان معروفاً لدى الشرطة فيما يتصل بالجرائم الواقعة تحت القانون العام، مثل السرقة والعنف.

وبعد اعتداء نيس الأخير الذي أوقع 84 قتيلاً، بينهم أطفال، في هجوم دهس متعمد بشاحنة مسرعة صوب حشد كان يشاهد عرضا للألعاب النارية خلال الاحتفال بالعيد الوطني الفرنسي- مساء الخميس- سلطت صحيفة "لوفيغارو" الفرنسية الضوء على أبرز المحطات الإرهابية التي شهدتها فرنسا خلال السنوات الأربع الماضية.

نوفمبر باريس الدموي 2015م

الجمعة السوداء ..هكذا يتذكر الفرنسيون يوم 13 نوفمبر 2015م في أسوأ سلسلة هجمات انتحارية استهدفت العاصمة باريس وراح ضحيتها 130 قتيلا و300 جريح، وتبنى تنظيم "داعش" الهجوم.

هجوم قطار تاليس أغسطس 2015م

كان قطار تاليس القادم من العاصمة الهولندية أمستردام يحمل على متنه 554 راكبا، عندما أطلق المغربي أيوب الخزاني النار وأصاب 3 بجروح قبل أن يتمكن ركاب من المارينز الأمريكيين، من السيطرة عليه.

وينتمي أيوب الخزاني إلى التيار المتشدد، وكان معروفا لدى أجهزة الاستخبارات الفرنسية والإسبانية.

الهجوم الإرهابي على مصنع في ليون يونيو 2015

ياسين الصالحي البالغ من العمر 35 عاما، ولد في فرنسا من أب جزائري وأم مغربية، نفذ العملية الإرهابية على مصنع قرب ليون حيث دخل صالحي المصنع وذبح مديرا سبق أن عمل معه، ومن ثم قطع رأس المدير وعلقه فوق سياج ورفع أعلاما بشعارات إسلامية.

هجمات الكنائس..الحلقة المفقودة

19 أبريل 2015م اعتقل سيد أحمد غلام 24 عاما من باب الصدفة بعد اتصاله بالإسعاف في شرق باريس زاعما أنه أصيب برصاصة في قدمه أثناء تعرض منزله للسرقة، لكن التحقيقات بينت لاحقا أنه كان يخطط للاعتداء على كنائس في إحدى ضواحي باريس بعد العثور على خطط مفصلة في مسكنه فضلا عن مجموعة من الأسلحة والوثائق التي تشير إلى تنظيمي "داعش" و"القاعدة".

يناير 2015م: هجوم المتجر في باريس

شهد المتجر اليهودي ببورت دو فانسان شرق العاصمة الفرنسية باريس، أحداثا دامية راح ضحيتها 4 أشخاص في الـ 9 من يناير 2015م، احتجز أميداي كوليبالي رهائن بالمتجر اليهودي مطالباً بعدم ملاحقة الأخوين كواشي اللذين نفذا الهجوم المسلح على الصحيفة الفرنسية الساخرة "شارلي إيبدو" في السابع من يناير من نفس العام.

7 يناير 2015م: هجوم شارلي إيبدو

أسفر الهجوم الدامي على مقر الصحيفة الفرنسية الساخرة "شارلي إيبدو" عن مقتل 12 شخصا وجرح 11 آخرين، في هجوم نفذه مسلحون أجهزوا خلاله على كل الموجودين في اجتماع أسرة التحرير، وقتلوا معظم هيئة تحرير شارلي إيبدو مع مصرع 4 من أكبر رساميها، وهم شارب وكابو وتينيوس ولينسكي، الأكثر شهرة في فرنسا، إضافة إلى الخبير الاقتصادي برنار ماريس، الذي يعمل ايضا في إذاعة فرنسا الدولية.

هجوم محمد مراح

نفذ محمد مراح 3 هجمات بتولوز ومونتوبان في مارس 2012م أودت بحياة 7 أشخاص، بينهم 3 عسكريين و3 أطفال، وتمكنت الشرطة الفرنسية بعد مقاومة طيلة 30 ساعة من تصفيته، وأعلن انتمائه سابقا لتنظيم القاعدة.

مع تزايد الأعمال الإرهابية على الأراضي الفرنسية، أنفقت فرنسا مليار يورو على مكافحة الإرهاب، خصوصا منذ الهجمات التي استهدفت مقر صحيفة "شارلي إيبدو"، وكان البرلمان الفرنسي قد صوت في يوليو العام الماضي لصالح زيادة ميزانية وزارة الدفاع.

كما وافق البرلمان بالإجماع على زيادة تمويل النظام القضائي في 2016-2017م، بهدف تعزيز استراتيجية قانونية لمكافحة الإرهاب.

هذا وقال الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند أن خمسين شخصاً من المصابين في هجوم الشاحنة الإرهابي بين الحياة والموت.

وأضاف: أن المعركة طويلة مع الارهاب..

اخبار متفرقة

73 بروفيسوراً غربياً يطالبون الأمم المتحدة بمحاسبة السعودية بشأن قتل أطفال اليمن

أعرب 73 بروفيسوراً في أوروبا وأمريكا الشمالية عن قلقهم إزاء قرار الأمم المتحدة إزالة السعودية من قائمتها السوداء لمنتهكي حقوق الطفل وسط حملة الرياض العسكرية في اليمن.

وذكر موقع Axis Of Logic وقناة Press TV، ان 73 بروفيسوراً وجهوا رسالة إلى أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون، اعربوا فيها عن صدمتهم إزاء "الفظاظة الوقحة التي تمارسها سلطة الأسرة الحاكمة في إحدى الدول الأعضاء بذلك الضغط والابتزاز تجاه الأمم المتحدة ومنعها من توثيق جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية".

الموقعون على الرسالة الذين هم أساتذة من جامعات كبرى، بما في ذلك جامعة هارفارد، كولومبيا، جورج تاون، برينستون وأكسفورد وكامبريدج، أشاروا إلى أن هذه هي المرة الثانية خلال عام ترفع الأمم المتحدة المتهمين بارتكاب جرائم حرب من تلك القوائم.

وأضافوا: أن مثل هذه الانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان من قبل السعودية وشركائها في التحالف، تم دعمها وتحريضها من قبل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة".

وتساءلوا: "إذا لم تكن الأمم المتحدة ستوثق هذه الجرائم الجنائية، فمن الذي سيدين ويحاسب السعودية وشركاءها في التحالف المسؤولة عن هذه الجرائم؟".

وطالب الأساتذة، الأمم المتحدة بتوثيق الانتهاكات السعودية ومحاسبتها تجاه الجرائم التي ارتكبتها في اليمن.

«أوتشا» توثق إصابة 52 فلسطينياً برصاص الاحتلال

قال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة «أوتشا» إنه وثق إصابة نحو 52 فلسطينياً خلال عمليات اقتحام وتفتيش نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي، أو بدعوى تنفيذ بعضهم عمليات دهس مزعومة خلال الأسبوع الماضي.

وذكرت «أوتشا»، في تقرير لها، أنه رصد خلال الأسبوع الماضي إصابة 50 فلسطينياً، بينهم 14 طفلاً على يد قوات الاحتلال، خلال عمليات تفتيش واعتقالات وقعت معظمها في بلدة دورا، جنوبي مدينة الخليل.

وأضاف التقرير: أن قوات الاحتلال نفذت 98 عملية تفتيش واعتقلت 95 فلسطينياً في أنحاء الضفة الغربية المحتلة، فضلاً عن إصابتها فلسطينيين بالرصاص الحي في حادثين منفصلين بزعم محاولتهما تنفيذ عمليتي دهس وطعن قرب الخليل ومستوطنة «سلفيت».

كما سجل التقرير تعرض بلدات في الخليل إلى الحصار من قبل القوات الاسرائيلية وغلق عدة محاور طرق تصل إليها بعد الإغلاق الشامل الذي فرض عليها في الثاني من الشهر الجاري، مما أعاق وصول ما يقرب من 400 ألف فلسطيني إلى مراكز الخدمات وأماكن كسب العيش بصورة كبيرة.

وشهد الأسبوع الأول من يوليو الجاري، وفقاً لـ «أوتشا»، توغل قوات الاحتلال داخل قطاع غزة وتنفيذها عمليات تجريف وحفر للأراضي في أربع مناسبات، علاوة على استهدافها الصيادين الغزاويين.

داعش يعلن مقتل القيادي عمر الشيشاني بالموصل

أكد تنظيم داعش -الأربعاء- مقتل أحد أبرز قادته عمر الشيشاني، وفق ما نقلت وكالة أعماق المرتبطة بالتنظيم المتطرف.

ونقلت الوكالة عن "مصدر عسكري مقتل عمر الشيشاني في مدينة الشرقاط أثناء مشاركته في صد الحملة العسكرية على مدينة الموصل"، معقل تنظيم "الدولة الإسلامية" في شمال العراق.

إلا أن وكالة "أعماق" لم توضح متى قتل الشيشاني، غير أن هذا النبأ، يعني أن التنظيم الجهادي تلقى ضربة جديدة موجعة بعد سلسلة خسائر متتالية مني بها منذ مطلع العام.

ويُذكر أن مسؤولاً أمريكياً أعلن في مارس أن هذا القيادي الجهادي "قتل على الأرجح" في غارة أمركية استهدفته في 4 مارس في شمال شرق سوريا. ويومها اكتفى البنتاغون بتأكيد أن الغارة استهدفت "عمر الشيشاني" رافضاً الإفصاح عما إذا كانت حققت هدفها أم لا.

وبحسب البنتاغون فإن الشيشاني مواطن جورجي يتحدر من وادي بانكيسي في جورجيا، وكان يعتبر بمثابة "وزير الحرب" في التنظيم الجهادي وقد وضعت واشنطن مكافأة قدرها خمسة ملايين دولار لمن يدلها إلى مكانه.

حلفاء واشنطن يعارضون تشريعاً يسمح بمقاضاة السعودية عن هجمات 11 سبتمبر

أبلغ مسؤولون في الخارجية الأمريكية أعضاء في الكونغرس بأن حلفاء مهمين لواشنطن يعارضون سن تشريع يسمح لأسر ضحايا هجمات 11 سبتمبر بمقاضاة السعودية وأنه يمثل خطراً على الأمن القومي.

واعتبرت آن باترسون، مساعدة وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى، وبريان إيجان، مستشار الوزير القانوني، أن الإجراء قد يؤدي إلى رفع دعاوى ضد الولايات المتحدة ويضعف التعاون الأمني وتبادل معلومات المخابرات بين السلطات الأمريكية وحكومات دول أخرى.

وقالت باترسون: "لن نتمكن من الفوز في الحرب على داعش دون تعاون دولي كامل".

لكن كثيراً من أعضاء لجنة فرعية تابعة للجنة القضائية في مجلس النواب عبروا عن تأييدهم القوي في جلسة بشأن تشريع "العدالة ضد رعاة الإرهاب"، الذي أقره مجلس الشيوخ في مايو الماضي بالإجماع، رغم تهديد الرئيس الأمريكي باراك أوباما بنقضه.

ويعتقد مؤيدو القانون إنه سيحقق العدالة لمن فقدوا ذويهم في الهجمات التي وقعت قبل 15 عاما، معتبرين أنه إذا لم تكن السعودية مسؤولة عنها فإنها لن تتضرر من أي دعوى قضائية.

وقال النائب الديمقراطي عن نيويورك، جيرالد نادلر: إنه لا ينبغي أن يحول القلق من أي فعل انتقامي دون المضي قدماً بالمشروع حتى يصبح قانونا، مضيفا أنه "لا يوجد سبب لإنكار العدالة لضحايا 11 سبتمبر وأسرهم".

وفي حال أصبح المشروع قانوناً فإنه سيلغي الحصانة التي تحول دون رفع دعاوى قضائية ضد حكومات الدول التي يثبت ضلوعها في هجمات إرهابية على الأراضي الأمريكية، الأمر الذي سيسمح للناجين من الهجمات وأقارب القتلى بالسعي للحصول على تعويضات من دول أخرى.

وفي هذه الحالة، سيسمح برفع دعاوى أمام المحاكم الاتحادية في نيويورك وسيحاول المحامون إثبات تورط السعودية في الهجمات على مركز التجارة العالمي ووزارة الدفاع الأمريكية.

ويعارض السعوديون بقوة التشريع وينفون أي مسؤولية لهم في الهجمات التي وقعت سنة 2001م، فيما أعربت حكومات أخرى عن اعتراضها.

ولم يصدر أي تصريح بشأن موعد طرح مجلس النواب المشروع للتصويت.